

أساليب التغليب في الخطاب السياسي عند أحمد أويحيى من خلال حصة "برامج وأسئلة"

أ. شامة مكلي

جامعة تيزي وزو

Abstract :

This article examines the methods of chicanery in the Algerian political discourse. We have chosen as a sample for that, AHMED OUYAHIA speech which was broadcasted on Channel three of the Algerian TV in <<programs and questions>> television show.

This discourse is a propaganda in which the speaker tries to convince the Algerian electorate to vote for the free candidate ABDELAZIZ BOUTEFLIKA by relying entirely on the method of chicanery as deeming the most effective method used by politicians to convince and influence populations.

ارتبط الحجاج في جذوره الأولى بالبلاغة اليونانية، وبالتحديد ببلاغة الإقناع عند أرسطو، التي ارتبطت من قبل بالسفسطة ووصفت بأنها بلاغة سفسطائية، حيث اتخذ السفسطائيون من القول وسيلة للارتزاق والرقى بمستواهم الاجتماعي، فقد كانوا يعلمون أولاد النبلاء والأغنياء أفانين القول ووسائل الإقناع، وخاصة أولئك الذين يطمحون للوصول إلى مقاليد السلطة، واحتلال المناصب العليا في لدولة.

لا يهتم السفسطائي بالحقيقة، بل، بإدخال البهجة على نفوس السامعين، حتى ولو كان ذلك بالكذب والخداع والمغالطة، وإن كانت المغالطة أكثر فعالية من الكذب؛ فلأنها تخفي النوايا الحقيقية للمتكلم، فتقرب المتلقي منه، بعكس الكذب الذي يظهر نوايا المتكلم مما يؤدي إلى نفور الجمهور.

وقد يبدو للبعض أن الحديث عن المغالطة غير مجد اليوم، وأن الدراسات الحديثة تجاوزته كما تجاوزت المنطق الصوري، غير أن أسلوب المغالطة يرتبط أكثر بالأنظمة المعاصرة التي تتخذ في منجزاتها الخطابية ممارسة الحيل في عصر كثرت فيه الإغراءات بكل أنواعها.

الإغراء الأول هو إغراء الإشهار، الذي يستعمل فيه المنتج كل الوسائل اللغوية وغير اللغوية لتسويق سلعته - وهذا ليس محل اهتمامنا في هذا المقال - أما الإغراء الثاني فهو إغراء السلطة السياسية بجميع أنظمتها حيث يتكالب أصحاب السياسة للوصول إلى هرم السلطة أو البقاء فيها أطول مدة. والأنظمة العربية - في العصر الحالي - أكبر دليل على هذا التسابق نحو الهيمنة.

وعندما نتحدث عن السياسة فإننا حتما سنتحدث عن الخطاب السياسي، كوسيلة لغوية تستميل الجمهور، هذا الخطاب الذي عدّه باتريك شارودو- Patrick Charaudeau - "أقنعة السلطة"؛ كونه يُنتج من طرف الجهاز السياسي للدولة أو التنظيمات السياسية.

ويعد الخطاب السياسي "شكلا من الخطابية التي يتابع بموجبها متكلم ما (شخص، جماعة، حزب...الخ) حيازة السلطة في نضاله السياسي ضد أشخاص آخرين أو جماعات أو أحزاب.

كما يبدو أيضا أنه "فضاء للصراع بين المواطنين والدولة، بين القوى السياسية، بين الدولة والقوى السياسية. ويسعى المواطنون من خلاله (الخطاب السياسي) تحديد وإعادة تحديد الوضع الاجتماعي والسياسي"^{١٦}

ويرى Giglione أن "الخطاب السياسي باعتباره خطابا ذا نتاج مؤثر في عالم اجتماعي، يكمن هدفه في التأثير على الآخر لحمله على فعل ما، ولجعله يفكر ويعتقد" باعتبار أن هذا الخطاب يتناول قضايا ذات مصلحة عامة في مجتمع ما ويعكس انشغال الإنسان حيال مسألة تسيير الدولة.^{١٧}

والخطاب السياسي دون عرض حجاجي خطاب ناقص؛ لأنه يعتبر "ردا مسبقا وقبليا عن الاعتراضات التي يمكن أن يواجه بها ذلك الخطاب(...). والمضمون لا قيمة له داخل نسق سياسي إلا إذا كان عليه برهان" ^{٢٧} وبوصفه خطابا حجاجيا هو "التوجه إلى الآخر برسالة ما في أفق تعديل أفكاره وآرائه، غايته الإقناع ووسيلته اللغة" ^{٢٨}

فهو بهذا المعنى خطاب حجاجي يرمي إلى نشر دعوى أو رد اعتراض، والحجاج كما يعرفه بيرلمان هو "دراسة التقنيات الخطابية التي تمكن من حث العقول على قبول الأطروحات التي تعرض عليها للتصديق، أو تعزيز قبولها له." ^{٢٩} لذلك سنقوم بدراسة التقنيات الحجاجية في خطاب سياسي جزائري يمكن اعتباره خطابا دعويا، كون الدعاية السياسية نشاطا خطابيا وسيلته اللغة وطرائقه: مناظرة تلفزيونية أو حملة انتخابية. وسنحاول الإجابة عن الأسئلة التالية:

- 1 - ما هي طبيعة هذا الخطاب؟
- 2 - ما هي الطرائق الحجاجية الموظفة فيه؟ كيف تشتغل؟
- 3 - كيف تجلت الازدواجية الحجاجية فيه؟
- 1 - طبيعة الخطاب.

إنّ الخطاب كما يقول عنه "ميشال ماير" هو ممارسة خطابية مزدوجة، فهو إما أن يكون سؤالا لجواب محتمل أو جوابا لسؤال محتمل "من هنا ندرك أهمية المسألة من الناحية الحجاجية إذ لما كان الكلام إثارة السؤال أو استدعاء له، فإنه يولد بالضرورة نقاشا ومن ثمة حجاجا فإذا بالكلام والحجاج متّصلان على نحو عميق وإذا بالحجاج ماثل في كلّ نوع من أنواع الخطاب." ^{٣٠}

فالخطاب الذي سنحلله هو خطاب شفوي أنشأه مرسل هو أحمد أويحيى (لسان حال المترشح عبد العزيز بوتفليقة المترشح لرئاسيات 17 أفريل 2014)

المعروف عنه أنه سلطان القول بلا منازع، ومالك القدرة على الإقناع حيث وُصف بـ"رجل المهمّات الصعبة"، ويتوجه بهذا الخطاب إلى الناخب الجزائري، لإقناعه بضرورة الانتخاب لصالح ممثله في هذه الرئاسيات، انطلاقاً من شرح حصيلة عهده الثلاث السابقة وبرنامج ترشحه للعهد الرابع. وهذا كضمان للفوز في الانتخابات، وكضرورة للاستمرار في الحكم لتكملة المشاريع المباشر فيها، على اعتبار أن البلد حقق -في ظل حكم ممثله -العديد من الانجازات أولها عودة السلم إلى أرض الوطن والدخول في مسيرة الإصلاحات التي مست كل الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وصولاً إلى دفع عجلة التنمية، والتخلص من المديونية وتكملة برنامج المصالحة الوطنية...الخ.

وجاء هذا الخطاب على شكل حوار مباشر (سؤال /جواب) دام ساعة وربع، بثه التلفزيون الجزائري (القناة الثالثة) في حصة تلفزيونية تحمل عنوان "برامج وأسئلة". وهو حوار دار بين مجموعة من الصحفيين (كطرف أول) هم على التوالي: مروان لونان من الإذاعة الجزائرية الدولية، حسان غراب من صحيفة "La tribune"، حبيبة محمودي من يومية "النهار"، رايح حسيني من "وكالة الأنباء الجزائرية" ومنشطة الحصة وهيبة عماري، وتتمثل مهمتهم في طرح الأسئلة على الضيف للإجابة عنها (وهو الطرف الثاني في الحوار).

وتتمثل طبيعة الأسئلة المطروحة في هذا الحوار في كونها تدور حول المسائل المتداولة في وسط الرأي العام، سواء في الشعب أو في المعارضة، التي يعتبر خطابها خطاباً نقيضاً لخطاب الرئيس المترشح أو نقداً لمسيرته طيلة الخمس عشرة سنة خلون. قد تكون طبيعة هذا الحوار ناتجة عن غياب المناظرة السياسية الحقة بين السلطة والمعارضة، ومحدودية فضاءات الحوار بين الحاكم والمحكوم، نتيجة القمع الممارس في الدول العربية -بخاصة -مقارنة بالدول الأوروبية.

هذا ما يجعلنا نعطي مفهوما جديدا للخطاب السياسي الذي يبدو كأنه معركة بين القوى السياسية، وبين الدولة والقوى السياسية، وبين المواطنين والدولة، حول طرق تسيير المؤسسات الشعبية ذات المصلحة العامة. ولهذا نجد أن هذا الحوار يفقد للفعالية الحوارية الجادة التي نجدها غالبا في المناظرات السياسية التي تجتمع فيها القوى السياسية للتجادل في قضايا السياسة والحكم، حيث يحاول كل طرف من هذه الأطراف المتعارضة محاصرة مناظره بالأسئلة، أو مواجهته بالحقائق المثبتة بالأدلة القطعية لنقض دعواه وقلب الحجج ضده، ونذكر في هذا السياق المناظرة السياسية التي جرت بين نيكولا ساركوزي ونظيره فرانسوا هولاند في التسابق نحو قصر إيليزيه، والتي تعبر عن ديمقراطية وُصفت بأنها ممارسة وليست مجرد شعار. غير أن جو الحوار -محل الدراسة -اتسم بالهدوء، محكوما بأداب الحوار، والمسائل المطروحة فيه مسّت كل القضايا الحساسة في البلد من شؤون سياسية واقتصادية واجتماعية... الخ

- التقنيات الحجاجية في الخطاب.

1 -الحجاج المغالط. ويعرف أيضا بالسفسطة وهو نوع من الحجاج الخاطئ / الزائف ⁷ Paralogisme. ويسمى أيضا بـ"القياس المبكت" ويعرفه ابن رشد على أنه "القياس الذي يلزم عنه نتيجة، هي نقيض النتيجة التي وضعها المخاطب وذلك إذا لزمّت عن المقدمات التي اعترف بها المخاطب، فلزمه عن ذلك، أن يكون الشيء بعينه موجودا كذا وغير موجود كذا" [□] وقد درس أرسطو ثلاث عشرة نوعا منها. ومن المغالطات المستتبطة في خطاب أويحيى نذكر:

1 إ- -المصادرة على المطلوب. وهي "أن يجعل المغالط النتيجة التي يريدتها في المقدمة نفسها، فهولا يبرهن عليها بل يفترض صحتها بإعادة صياغتها

في النتيجة بطريقة توهمنا بأننا حصلنا عليها كنتيجة للمقدمة".[□] ويعرفها الجرجاني بقوله: 'هي التي تجعل النتيجة جزء القياس، أو تلزم النتيجة من جزء القياس، كقولنا: الإنسان بشر، وكل بشر ضحّاك، ينتج أن الإنسان ضحّاك، فالمقدمة الكبرى هاهنا والمطلوب شيء واحد، إذ البشر والإنسان مترادفان، وهو اتحاد في المفهوم، فتكون الكبرى والنتيجة شيئاً واحداً' ^{لخ} ويمكن أخذ المثال التالي من الخطاب بشأن هذا النوع:

يقول المخاطب: "الفساد موجود وهذا باعتراف المنظمة الدولية لمكافحة الفساد، لو كان جاء الفساد مَرَضُ جزائري فَقَطْ مَكَائِشُ تُكُونُ مُعَاهِدَةً دُولِيَةً لِمُكَافَحَةِ الْفَسَادِ. نُعْطِيكَ رَقْمَ خَرَجٍ فِي الْإِتِّحَادِ الْأُورُوبِيِّ عِنْدَهَا قَلٌّ مِنْ شَهْرَيْنِ الْوِثَائِقُ لِي طَلَعْتُهَا La commission الاتحاد الأوروبي سنة 2010 أو 2011 الْفَسَادُ وَصَلَ 120 مليار أورو أوروبي" ^{لخ} ويمكن عرض هذا القياس وفق المخطط التالي:

العالم فسادفيه (مقدمة كبرى)
منبلدالجزائر العالمهذا (مقدمة صغرى)
 الجزائر بلد فسادفيه (نتيجة)

إن تقبل أن يكون في العالم فساد، يستدعي بالضرورة التسليم بالنتيجة، وهي أن الجزائر فيها فساد؛ كونها بلدا من هذا العالم. فالمخاطب هنا تهرب من الإجابة عن السؤال المطروح عليه وهو: لماذا انتشر الفساد في الجزائر مع وجود هيئات حكومية وقانون لمحاربتة ومكافحته؟ وراح يثبت قضية أخرى وهي وجود الفساد في كل العالم. وقد استدل على ذلك بالحجج التالية:

- إنشاء منظمة دولية لمكافحة الفساد.

- وصول أموال الفساد في الاتحاد الأوروبي سنة 2010 أو 2011 إلى 120 مليار أورو في أوروبا.

وهذا قياس فاسد ، لأننا وإن سلّمنا بوجود الفساد في العالم فهو درجات ، ضف إلى ذلك أنه إذا احتلت الجزائر المراتب الأخيرة في مكافحة الفساد فهذا يعني أنها لم تتخذ الإجراءات القانونية للحد منه ، وهذا بشهادة منظمة دولية لها شفافية تامة. فتبرير أن يكون الفساد في الجزائر راجع إلى إنشاء منظمة دولية لمكافحة الفساد يعدّ أمرا غير مقبول منطقيا ، وإن كان يبدو ظاهريا مقبولا .

فالمخاطب بدل أن يفسر أسباب وجود الفساد في الجزائر راح يثبت قضية أخرى وهي قضية وجود الفساد في العالم وبخاصة في أوروبا مستدلا على هذه القضية ببعض الحجج -وإن كانت الحجة التي قدّمها المخاطب تتطوي هي أيضا على مغالطة ، فالمبلغ الذي صرّح به كمبلغ الفساد في أوروبا كتكتل مجموعة من الدول أقل من مبلغ الفساد في الجزائر كدولة واحدة -فيمكن وصف هذا الاستدلال بما يسمى بـ: "الاستدلال الدائري" ، وهو شكل من أشكال المصادرة على المطلوب حيث "يعتمد في صدق الدعوى المقدمة على دليل يعتمد بدوره على الدعوى ذاتها التي يُفترض أن يبرهن عليها. وبذلك يدور البرهان في دائرة مغلقة وتعتمد كل قضية فيه على الأخرى".¹ فيدور الكلام في هذه الحالة في حلقة مفرغة.

لكن المخاطب لم يكن غافلا أن تُؤوّل القضية هذا التأويل ، بل أدركه واستدركه قائلا: "هذا ماشي باش نقولك هذا يبرّر الفساد في الجزائر (...). مكافحة الفساد ، الترسّنة نّتاغ النّصوص لي خرّجت وطبّقت من 2009 إلى 2010 ، لي تّوضعت هذه النّصوص ، تعديل قانون مكافحة الفساد ، تعديل قانون هروب* رؤوس الأموال ، تعديل قانون الصفقات... الخ هذي عطّات نّتاغ. الآن العوغة وقّعت. حنا نّكلّموا على الفساد ونقارنوا نفسنا كجزائريين مع

واقِعُنَا ، كَايْنُ الْفَسَادُ لَفُوقُ ، الْقَضَايَا الْكُبْرَى سُونَطْرَاكْ وَهَذِهِ وَلَا... أَنَا نَقُولُكَ الْقَضِيَّةَ نَتَاهُمُوا الدَّوْلَةَ بِصِفَةِ عَامَّةٍ أَوْ نَتَاهُمُوا الْمَسْؤُولَ الْأَوَّلَ فِي الدَّوْلَةِ إِذَا كَانَتْ الدَّوْلَةُ بَقَاتْ تَتَفَرَّجْ. زِيدْ نَذَكْرَكُمْ الْيَوْمَ أَنَّ قَضِيَّةَ سُونَطْرَاكْ ظَهَرَتْ فِي نَهَايَةِ 2009. نَهَايَةِ 2009 كُلُّ طَاقَمِ الْمَسْؤُولِينَ نَتَاغُ سُونَطْرَاكْ تَوْقَفُ عَنْ مَهَامُو (...). الْوَزِيرُ نَتَاخَا تَرْلَخُ مِنْ مَنَصْبِهِ وَالْقَضِيَّةَ مَا شِيَّةَ فِي الْعَدَالَةِ... مَشَاتْ بِشُكُون؟ مَشَاتْ حَرَكْتُهَا الدَّوْلَةَ إِذْنِ مَا نَقْدَرُوشْ نَقُولُوا الدَّوْلَةَ مَا دَارَتْ حَتَّى شَيْءٍ." بَرْلَخُ

وهنا نجد شكلا حجاجيا آخر يستند فيه المحاجج على جملة من الحجج

للاعتراض على الدعوى وهي:

أ - على مستوى التشريع:

-وضع ترسانة من النصوص القانونية.

-تعديل قانون مكافحة الفساد.

-تعديل قانون تهريب رؤوس الأموال.

-تعديل قانون الصفقات.

ب - على مستوى التنفيذ.

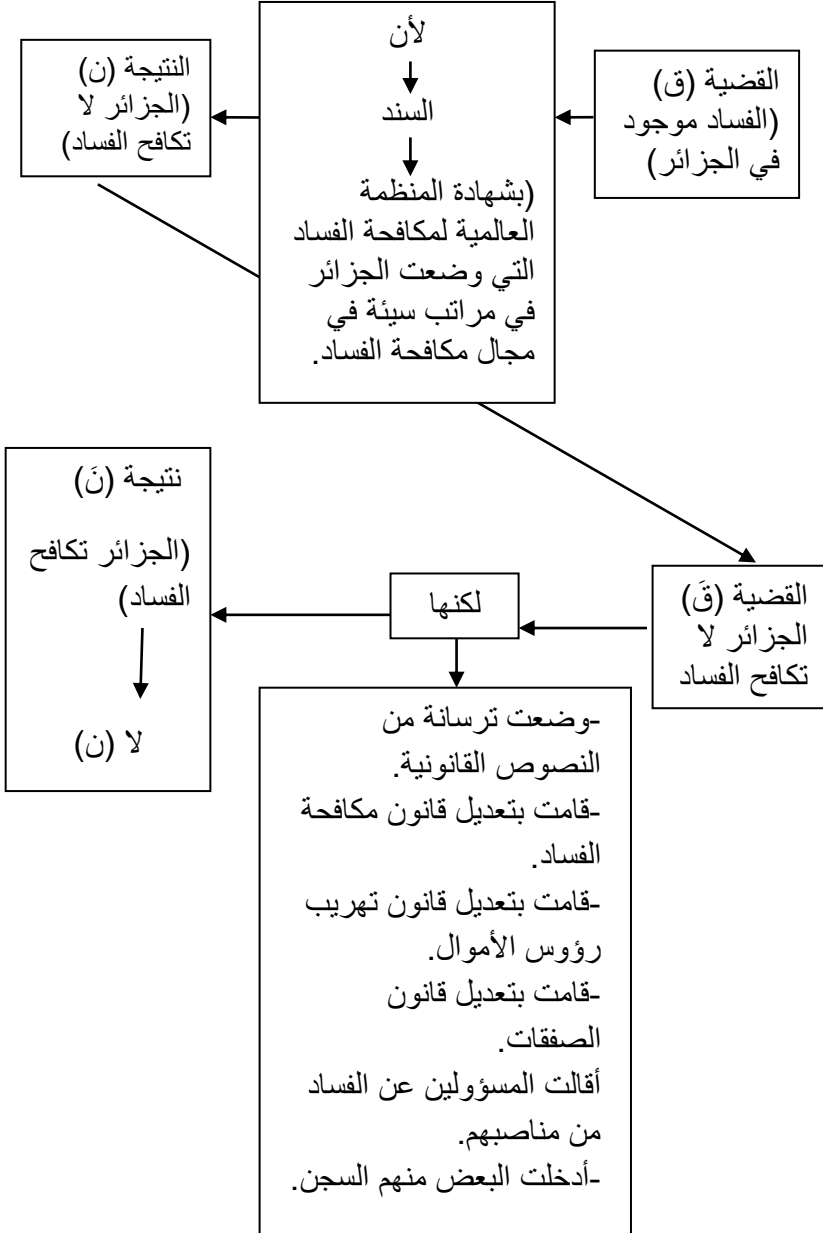
-تتحيه كل طاقم المسؤولين في سونطراك عن مناصبهم.

-إدخال البعض منهم السجن.

-إقالة وزير الطاقة والمناجم من منصبه.

-تحريك القضية في العدالة.

ويمكن تتبع مسار هذا الاستدلال في هذا المقطع وفق الشكل التالي:



إذا عكس هذا المثال ازدواجية الخطاب الحجاجي عند المتكلم فإن المقطع الموالي بدوره يعكس هذا الازدواج، حيث يقول في موقع آخر: "مَا هُوَ الصُّحْفِيُّ لِي يَحْكَمَ، مَا هُوَ الْمُوَاطِنُ لِي يَحْكَمَ، إِلَّا الْقَاضِي لِي يَنْزِلَ الْحُكْمَ النَّهَائِي، بَرِيءٌ أَوْ مُذْنِبٌ، قَرِينَةُ الْبَرَاءَةِ وَقَرِينَةُ الْإِتْهَامِ".¹ نخ

وهذا تلميح منه بأن القضية ما زالت في العدالة ولم تُثبت بعد -بالأدلة القطعية -التهمة على مسؤولي قضية سونطراك و"الأدلة على من ادعى". لكنه في خضم حديثه عن نفس القضية في موقع آخر من الخطاب يُقر بأن الدولة أدخلت السجن بعض المسؤولين في قضية سونطراك بمجرد الشبهة، يقول: "شكون الم... فيه يعني شبهات مسيري سونطراك توقفوا، البعض منهم راه في السجن"

فالمتكلم لم يستطع التصريح بوجود أدلة قطعية في مسألة قضية سونطراك، وإنما اكتفى بالتلميح إلى وجود شبهات وأن القضية ما زالت عند العدالة، والمسؤول الأول عن هذه القضية قال بأنه أقيـل من منصبه ولم يؤكد بالقول الصريح أنه فار من العدالة، كما صرح بذلك الصحفي مروان لونس من الإذاعة الجزائرية الدولية فتشكل بذلك نوعان من الحجاج:

- المتهم بريء حتى تثبت إدانته (حكم القاضي) .
- المشتبه به مذب رغم انعدام أدلة إدانته.

وهذا التناقض قد يؤدي بالمتلقي إلى التشكيك في دعوى المتكلم فلا يذعن لها بل يمكنه أن يصرف انتباهه عن خطابه.

1 - ت - تجاهل القضية. يحاول أحد المتحدثين "التهرب من الأسئلة والاستحقاقات المحرجة بالقفز فوقها ومحاولة إثبات قضايا أخرى، وقد يكون إثباته لهذه القضايا صحيحا لكن هذا لا يعني أن القضية التي تهرب منها ستكون بالضرورة صحيحة"² نخ ويظهر ذلك في خطاب المحاور بخصوص قضية

الفساد التي عرفها البلد منذ 2010 وخاصة قضية سوناطراك (1و2) التي تعتبر من أكبر قضايا الفساد خلال فترة حكم عبد العزيز بوتفليقة (1999 - 2010)، حيث يقول المحاور (ممثل الرئيس المترشح): "القضية راهي عند العدالة في الجزائر، القضية راهي في العدالة في الطالين، كاش إجراء قضائي وصل لنهائيتها؟ ولا في الطالين قانون يديرو تحقيق (...). نحن في الجزائر من المنطلق أن القاضي غير مستقل. هذا لا نكرهوا نفوسنا ما شي قضية نتاغ رئيس أو نظام. وصلنا كجزائريين عندنا مشكل نكارهوا نفوسنا. هذا هو المشكل لي لازم نبرأو منه إذا حبيناً نمشو لقدام... 17 أفريل الشعب ينتخب رئيس، يوم 18 أفريل الحياة تستمر، كل سنة الحياة تستمر" ^{لخ}

الملاحظ في هذا القول أن المتكلم لم يجب عن سؤال محاوره إجابة واضحة، بل عمد إلى استعمال أسلوب المراوغة الكلامية حتى يبتعد عن القضية الأصل وهي قضية الفساد التي كان المتهم الأول فيها وزير الطاقة والمناجم السابق "شكيب خليل"، ولم يشر إلى الطريقة التي يمكن من خلالها استرجاع الأموال المنهوبة والمهربة للخارج كما هو موضح في برنامج الترشح، بل عمد إلى المماطلة والانتقال إلى قضية أخرى لا علاقة لها بالقضية الأولى وهي قضية أننا نحن كزائريين أشبه بالمازوشيين ونحتاج ربما إلى تحليل نفسي للشفاء منه .

ويظهر أيضا في الجواب ^{لخ} التالي: "هذه بهلوانيات سمحلي بهذه العبرة (قصده العبارة) لي معندوش شيء يحوسن الحجاج في العالم بأسره، هذي الحكومة هذي عندها مصدر سياسي، قولي الحكومة استعملت وسائل الدولة في الحملة، قولي الحكومة استعملت الإمكانيات أو قهرت الناس من منطلق وزير أو كذا، لأن الخطاب فيه الشق على اليمين وشق على اليسار، أنا نقرأ الصحافة ونسمع، كائين لي يقولك راهوم الوزراء همّلوا مناصبهم، راحوا يديرو الحملة، ولخرين يقولوك الوزراء اتخذوا قرارات، بطبيعة الحال القطار

الجزائري ماشي. رُبما فيه مِلَفَاتُ تُتَاغُ مَفْقُودِينَ الْبَعْضُ مِنْهَا مَا زَالَ مَتَحَلِّشْ لَأَن الْعَائِلَاتِ عِنْدَهَا تَرُدُّ، رُبما مَا زَالَ مِلَفَاتُ إِدَارِيَّةِ عَالِقَةٍ عَلَى حَوَالِي 35 مِلَفَاتٍ لِي تُعَالَجَتْ، الْقَضِيَّةُ لِي بَقَاتُ صَحَابُ التَّأخُّرِ رَاهُومُ فِي الْجَبَلِ، هُمَا لِي تَأْخَرُوا، مَاشِي الشَّعْبُ وَلَا الدَّوْلَةُ لِي تَأْخَرْتُ، يَهْدِيهِمْ رَبِّي (أَن شَاءَ اللَّهُ) وَيَنْزِلُوا وَهَذَا وَاشْ حَبَّتِ الْأُمَّةُ، هَذَا وَاشْ حَبَّتِ الدَّوْلَةُ، وَهَذَا وَاشْ حَبَّ بَوْتَفْلِيْقَةٍ. مَا هَذَا هُوَ مُشْ رَبِّي -مَعَ الْأَسَفِ- وَمَا زَالُومُ فِي ضَرْبِ الشَّعْبِ الْجَزَائِرِيِّ لِلشَّعْبِ الْجَزَائِرِيِّ حَقُّ الدِّفَاعِ" ^{لخ}

ينفي المخاطب في هذا المقطع ادعاء المعارضة مسألة اتخاذ الوزراء قرارات تخدم مصالح المترشح الحر عبد العزيز بوتفليقة، ويحتج لذلك بعدم توفر الحجج على هذه الدعوى، لكنه قبل نفيه لهذه القضية عمد إلى تبسيط حجة المعارضة والتقليل من قيمة خطابها بقوله (هذه بهلوانيات)؛ وذلك حتى يتسنى له بناء حجج تلقى قبولا من قبل المتلقين. إضافة إلى ذلك، ألقى على المتلقي جملة من الخطابات المبهمة، أولها قوله (لأن الخطاب فيه شق على اليمين وشق على اليسار). وثانيهما قوله (بطبيعة الحال القطار الجزائري ماشي) فهل يُعتبر هذا القول إثبات لدعوى المعارضة -المشار إليها أعلاه- أم نفي لها؟ أم أن في القول قضية مُضمرة وهي أن القرارات التي يتخذها الوزراء ضرورية لتسيير شؤون البلاد.

1 ث - الألفاظ المفومة.

الديمقراطية ^{لخ} بحسب المفهوم السائد والكلاسيكي هو "حكم الشعب" والذي قدمه الرئيس الأمريكي "إبراهام لنكولن" (في القرن الثامن عشر) بقوله: "الديمقراطية هي حكم الشعب بواسطة الشعب" ^{لخ} بحكم الشعب نفسه بنفسه على اعتبار أنه مصدر السلطات العليا في الدولة (السلطة التشريعية، السلطة التنفيذية، والسلطة القضائية) ومنه تنبثق. ويُؤخذ في كل

دولة ديمقراطية شعار "الجمهورية" "الديمقراطية" "الشعبية". ولا يخلو هذا الخطاب من هذا التوظيف بطريقة صريحة أو ضمنية نجد مثل ذلك في المقاطع التالية:

"نحن ديمقراطيون نقبل الرأي والرأي المخالف." بربر

"أول حاكم وآخر حاكم هو الشعب الجزائري السيد." تريب

"حنا ك (...) بوتفليقة شخصا والجماعة لي معاه واعتقد أغلبية

الجزائريين ديمقراطيين روحا وقناعة." بربر

وهذا المفهوم للديمقراطية هو المترسب في ذاكرة الشعب إلى حد الساعة، غير أنه أُنقِد انتقادا لاذعا، حيث نجد من الباحثين من يرى أن هذا المفهوم مجرد ونظري لا يمكنه أن يتجسد على أرض الواقع، لأسباب منطقية وعقلية وهي أنه من المستحيل أن تشارك كل الطبقات الشعبية في صنع القرارات المتعلقة بالدولة، فلو سلمنا أن اختيار الرئيس أو ممثلي المجالس الشعبية يتم عن طريق الاقتراع أو الانتخابات (المحلية، الولائية، الوطنية، التشريعية، الرئاسية... الخ)، أو اختيار ممثلين منضوين تحت تنظيمات أو قوى سياسية في شكل أحزاب، فالقوانين التي تنظم هذه العمليات وغيرها من الأشياء كالمراسيم الرئاسية والديساتير... الخ لا يشارك فيها إلا النخبة التي تتمتع بقدر وافٍ من الخبرة والكفاءة لا تتوفر في مختلف فئات الشعب. هذا إذا تجاوزنا احتمالية التزوير أو التلاعب بالأرقام في العمليات الانتخابية.

كما أن قولنا بأن الديمقراطية هي حكم الشعب بالشعب يعني حصرها في الانتخابات، وهو تعريف غامض يستميل عواطف الجمهور البسيط "فقد تختار أغلبية الشعب ممثليها عن طريق انتخابات حتى ولو كانت نزيهة وشفافة، لكن هذا الاختيار قد يفضي إلى نظام دكتاتوري أو ديني متعصب أو نظام ضارب عرض الحائط بحقوق الإنسان" □ بربر كما أن "صناديق الاقتراع الزجاجية

تعتبر فقط عند المتوسط العام ثقافة سياسية سائدة، ومن المحتمل جداً أن تكون هذه الثقافة السائدة مخالفة لثقافة متشعبة بحقوق الإنسان، في حين أن حقيقة الديمقراطية أعمق من ذلك إذ هي البنية النازمة أو المنظمة للحياة العامة، إنها أسلوب في الحياة".[□] وممارسة اجتماعية ترتبط بكل فرد في المجتمع.

وعندما تعني الديمقراطية إشراك الشعب في اتخاذ القرارات المرتبطة بالدولة، أصبح رجال السياسة يوظفونها كثيراً في خطاباتهم؛ لتمرير أفكارهم وتبرير أفعالهم، لذلك عمد المخاطب إلى استعمالها، ففي سياق حديثه عن مسألة تعديل الدستور قال^{٢٣}:

"الأمر مسبق الآن لكن إذا كانت طلبتها الجماعة السياسية لي تشارك ولما لا.

صنع التعديل أو مشروع تعديل الدستور يكون بالتشاور مع الأطراف السياسية، بالاستفتاء، بالبرلمان، هذا عند قوانين في الدستور، إذا كان مسأ أشياء لي تخلي البرلمان ثم الاستفتاء سيكون هذا، إذا كانت أشياء تتوقف في البرلمان هذا ما يمنع إمكانية خيار المعني وهو السيد بوتفليقة - إذا كان رئيس - أنه يلجأ إلى الشعب".[□] بر

الشيء الذي يمكن استقراؤه من هذا القول أن المخاطب استعمل الحيلة لإقناع المتلقي بأنه يشارك في اتخاذ القرارات في هذا البلد، فأشار إلى أنه حتى ولو تم الاتفاق على الدستور الجديد في البرلمان إلا أن الرئيس يمكنه أن يلجأ إلى الاستفتاء الشعبي، مع أنه قال في بداية خطابه أن القانون - الذي يعتبر فوق الجميع وعلى رأسهم الرئيس نفسه - واضح في هذه المسألة.

وفي سياق آخر يقول: "المرسوم لازم المصادقة نتاع الجمهورية.... الرئيس إلى هذه الساعة عبد العزيز بوتفليقة. "فالعودة إلى الشعب مرهون بالبرلمان إذا كانت الأغلبية رفضت مضمون المواد التي تم تعديلها (وهنا إشارة إلى حكم الأغلبية في

البرلمان وليس الشعب)، أو يكون الاستفتاء بقرار الرئيس (إذا كان أغلبية أعضاء البرلمان وافقوا على مضمون المواد المعدلة) وفي كل الأحوال رغبة الشعب تبقى تالية.

ويشير الباحث علي خليفة الكواري في بحث موسوم بـ: "مفهوم الديمقراطية المعاصرة" أنه من مبادئ التي يجب أن يتسم بها الدستور الديمقراطي هو: عدم الجمع بين أي من السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية في يد شخص أو مؤسسة واحدة وهذا ربما من عيوب الديمقراطية في الجزائر وهو عدم الفصل بين السلطات وعدم استقلال السلطة القضائية.

يقول شوبنهاور "إن توجهك يا سيدي يتكئ بشدة على التأييد الشعبي وعلى فوزه الساحق في الاستفتاء الأخير. لقد صوّت أغلب الناس بهذا التوجه، نعم وهذا حقهم في بلد ديمقراطي يتولى فيه الشعب حكم نفسه وعلى مسؤوليته؛ غير أنه لا يجعل من الرأي السائد حقاً بالضرورة. إنه خطأ "الاحتكام إلى عامة الناس" ad-populum كما تعلمون: إن عدد الأصوات المؤيدة ليس معياراً للحق، ولا يجعلُ الرأي حقاً بالضرورة؛ فالحق والباطل لهما معاييرُ أخرى تعرفونها. لقد قفز هتلر إلى السلطة من صناديق الاقتراع، وقاد ألمانيا إلى الهاوية بتأييد شعبي عارم. لقد حظي الرّق يوماً ما بتأييد الأغلبية في بعض الولايات المتحدة. "كما نجده أيضاً استعمل كلمة "السلاح النووي لمراقبة التزوير" فهي كلمة مبهمّة يمكن أن تكون مستعملة في سياق تهكمي استدعاه التشكيك في نزاهة نتائج الانتخابات الرئاسية في جل العهديات.

2 - الحجة الواقعية: "تتأسس الحجة الواقعية على استحضار جملة من المعطيات العملية والمعلومات الموثوقة التي تكون محلّ اعتراف أغلب الناس، ويستند إليها المحاجج ليبرهن على صحّة رأيه من ناحية، وليحقّق مطلب إيقاع التصديق في ذهن المتقبّل من ناحية أخرى" □ بر

عمد المحاور لإثبات أحقية ممثله للترشح للانتخابات الرئاسية إلى تقديم حصيلة عهده السابقة بالاعتماد على الأرقام والإحصائيات، لأن "الإحصائيات هي أكثر عناصر الحجاج موضوعية" ^{لح} تر وهي مستوحاة من الواقع، فلعبة الأرقام تجعل الحجة قريبة من المتلقي للتصديق بها نذكر من ذلك:

"البطالة في 1999 كنا 30% أو 29% بالضبط تُتأغ البطالة الآن ... الجزائر عندها بطالة تُتأغ 9.4%"

"بطالة الشباب انخفضت من 40% إلى 16%"

"تُحَبَط البطالة إلى حوالي 6% أو 7%"

"أُنجزت مليونين سكن ... 240 ألف تُسلم أقصى حد نهاية 2014"

الملاحظ من خلال هذه الأمثلة -وغيرها من الأمثلة كثير- أن المتكلم يركز على مسائل حساسة في المجتمع، وهما مسألتان البطالة والسكن التي يعاني منها أكبر شريحة في الوطن وهي شريحة الشباب. والمعيار المعتمد في عمليات الإحصاء هو معيار صندوق المكتب العالمي للشغل الذي يعتبر سن بداية البطالة هو 15 سنة، غير أن هذا الرقم لقي اعتراضا من قبل البعض؛ لأن الحكومة تأخذ بعين الاعتبار الذين يشتغلون ليوم أو يومين أو ثلاثة أيام على أساس أنه عامل (وهذا ما لُحِت إليه الصحفية وهيبة عماري)، وهذا ما فنده المحاور.

ولم يركز ممثل المرشح على الأرقام فقط في حججه بل أشار أيضا إلى ما به يلامس المتلقي البسيط وتتمثل في الخدمات التي قدمها الرئيس للطبقة الفقيرة في المجتمع، منها إشارته إلى المنح التي تعطى للمتمدرسين في بداية كل سنة دراسية، ومجانية العلاج، إضافة إلى الرفع من قيمة المنح التي تعطى للذين لم يشتغلوا سنوات طويلة في القطاع العام من 2000 دج إلى 7500 دج، مبرزاً أن

هذا المبلغ المضاف هو تدعيم من قبل الدولة. إضافة إلى تدعيم بعض المواد الاستهلاكية.

يشير بيرلمان بشأن التمييز بين مصطلحي "المحاجة - Argumentation والبرهنة - Démonstration أن البرهان الحجاجي لا ينقل الحقيقة اليقينية مثل البرهان الرياضي بل "يسعى من أجل أن يتقبل الموافقة التي تحظى بها المقدمات إلى النتيجة. هذه الموافقة مرتبطة دائماً بجمهور معيّن، وهي تختلف من جمهور إلى آخر...إن أيّ واحد يجب أن يصل إلى نفس النتائج في نظام شكلي منسجم. لكن المسألة ليست بهذه الصورة في العملية البرهانية (الحجاجيّة) حيث يمكن لخطاب أن يكون فعالاً ويقنع جمهوراً آمياً، لكنه لا يكون كذلك في مواجهة عقول حية متوقّدة ميّالة إلى فحص الأمور عن كثب".¹⁸ لذلك قد تبدو هذه الحجج مقبولة من الناحية المنطقية، وهي بالنسبة لمن لا خبرة له في شؤون الاقتصاد أو السياسة تخدم المواطن أو الشعب، خاصة المواطن البسيط، لكنك لو سألت خبيراً اقتصادياً أو سياسياً لقدم لك القضية تقديماً عكسياً ويوصلك إلى نتيجة أخرى غير النتيجة التي تتضمنها هذه القضية، وبذلك لا يغدو هذا الحجاج أن يكون حجاجاً مغالطياً كغيره من الحجج السابقة الذكر، ذلك أنه: كانت الدولة تدفع 2000 دج للمتعاقدين في وقت كانت القدرة الشرائية ^{برتر} للمواطن مرتفعة، لكن مع ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية انخفضت القدرة الشرائية له، ما يعني أن مقدار السلع والخدمات التي يمكن شراؤها بـ: 2000 دج في وقت مضى، هو نفسه مقدار السلع والخدمات التي يمكن شراؤها بمبلغ 7500 دج. فتكون النتيجة وفق التناسب التالي.

$$\frac{\text{7500 دج}}{\text{للمواطن الشرائية القدرة انخفاض}} = \frac{\text{2000 دج}}{\text{للمواطن الشرائية القدرة ارتفاع}}$$

3 - المحاجة الجماهيرية. وهو "حجاج يقوم به المتكلم أمام جمهور بقصد إقناعه بفكرة ما أو إثارة حماسه لموضوع ما لتحقيق اقتناع بشيء".^{تر} والأمر في الحجة الجماهيرية يعود إلى السياق التداولي الذي يجعل المتكلم غير حريص على بناء خطابه الحجاجي بناء منطقيا، يتوخى فيه الصدق والموضوعية ويقدم حججا منطقية يقينية تجعل المتلقي يقتنع بالقضايا المطروحة، بل يركز على ما يلامس عواطف الناس وأحاسيسهم؛ حيث يقوم بإخفاء الحجة الموضوعية وإيلاء الاهتمام الشديد إثارة العاطفة، ولذا فإن الحجاج الجماهيري خاصة والحجاج بصفة عامة لا يقيد قوله بالعلاقات المنطقية المجردة أو غير المجردة، بل يتناول ما به يلامس مشاعر المخاطبين وتطلعاتهم وانتظاراتهم.^{تر} وقد تجلى هذا في بداية الخطاب حيث عمد المحاور استعمال كلمة "أخوكم" وهو يتوجه بكلامه للشعب الجزائري والصحافة الجزائرية في الكلمة الافتتاحية وفق ما يقتضيه السياق التداولي، حيث يقول:

"أَنْقُلْ إِلَيْكُمْ تَحِيَّةَ أَخَوَكُم عبد العزيز بوتفليقة" وهي استراتيجية تضامنية تتجسد "من خلال علامات لغوية معينة، تشير إلى رغبة المرسل في التضامن مع المرسل إليه، مما يجعله يستنتج أن المرسل قدّم تنازلات عن سلطته التي يتمتع بها."^{تر} وهذه الاستراتيجية تجعل المترشح في نفس المستوى الاجتماعي والطبقي مع الشعب. ويظهر ذلك في استعماله للفظ من ألفاظ القرابة وهي لفظة "أخوكم" لزيادة الروابط بين الطرفين تماسكا.

ومن ألفاظ القرابة أيضا التي استعملها المتكلم والتي تنتمي إلى صنف الألقاب نجد استعماله لكلمة "الابن" كما في الأمثلة التالية:

"ما نَكْذَبُوشْ على نفوسنا ولادنا لي رَفْدُوا لَسْلَاح"^{تر}

"نَحْنُ نَأْزِرُ أولادنا لي رَاهُمْ بَطَالِينْ فِي وَرْقلة ولا عين أمناش..."^{تر}

"نُعْتَمُ الفرصة باسم عبد العزيز بوتفليقة لأننا نَشِدُ أبناءَ الجزائر لي ما زالَهُم في الجبال للعودة إلى جِدة الصواب." □ تر

فالمخاطب في المثال الأول والثالث يتوجه بخطابه إلى متلق خاص وهو من جهة الجماعة الإرهابية التي لم تستجب بعد لبرنامج المصالحة الوطنية، ومن جهة أخرى الشباب الثائر ضد البطالة في مناطق مختلفة من أرجاء الصحراء الجزائرية أثناء الحملة الانتخابية لعبد المالك سلال. ويعكس استعمال هذه الألقاب رغبة المخاطب في كسب ثقة المتلقي، إما لكسب صوته وقت الاقتراع، أو للتلاعب بعواطفه بحيث "يضمن المصلحة الخاصة للخطيب، ويسخر المتلقي له أداة ووسيلة مساعدة، من خلال عمليات تمويه واستهواء وتحايل تضمن تغييب هذا الطرف المتلقي فكرياً وإدخاله في دوامة وهمية تشعره بأن فائدته ومصالحته هي المقصودة والهدف المنشود" □ تر

كما زواج المتكلم بين هذه الاستراتيجية والاستراتيجية التوجيهية التي تضع العلاقة بين المرسل (الرئيس المترشح) والمتلقي (الشعب الجزائري) في علاقة تراتبية (رئيس / مرؤوس)، (حاكم / محكوم). وفي موضع آخر من خطابه جعل من هذا المترشح رئيساً للجمهورية، وحاكماً للبلاد، وكما جعل الشعب الجزائري في سياق آخر هو الحاكم والسيد. وهذا وفقاً للسياق التداولي الذي وردت فيه هذه الصيغ، فالاستراتيجية الأولى كانت في سياق الاستهلال الذي يستدعي في غالب الأحيان توظيف الحجج العاطفية من أجل تهيئة السامع لما سيُطرح عليه من قضايا، وسياق إنجاز فعل لغوي غير مباشر وهو "الرجاء" الذي دلّ عليه الفعل "أناشد". والاستراتيجية الثانية كانت في سياق الحديث عن اتخاذ القرارات في البلد، إما أن يتخذها عبد العزيز بوتفليقة باعتباره رئيس الدولة، أو الشعب الجزائري باعتبار الجزائر دولة ديمقراطية تحكم نفسها بنفسها، حيث يقول:

"الرئيس مَرَضَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ هُوَ فِي مَسَارٍ استعادة صحته واللَّهُ يَكْمِلُهُ
صِحَّتُهُ." ل^خ ب^ر

"الرئيس إلى هذه الساعة هو عبد العزيز بوتفليقة."

"في الأخير أول حاكم وآخر حاكم هو الشعب الجزائري السيد." ل^خ ب^ر

إذا تأملنا القول الأول الذي يعتبر كحجة لتمثيله عبد العزيز بوتفليقة في هذا اللقاء وعدم حضوره شخصيا، نجد أن هذه الحجة يمكن أن تفهم فهمين اثنين:

الفهم الأول أنه استعطاف، فهذا الرئيس رغم مرضه إلا أنه استجاب لرغبة الشعب الذي طالبه بالترشح لعهد رابعة، يقول ذات المتحدث: (نَقْدَرُ نَقُولُكَ، وَنَقْدَرُ نَحْلِفُكَ، لَوْكَانَ جَاءَ لِيْهِ بِالْأَكْ يَرْيَحُ، لَكِنْ قَالَ قَدَمَاتُو حَاشِيَّة، إذا كان الحاشية هذه 18 ألف ناخب ومُنْتَخَبَ لِيْ مَضَاوِلُهُ و4 ملايين مواطن من بين الي مَضَاوِلُهُ، ... بوتفليقة تُرَبَّى فِي جِيلٍ، جِيلُ الثَّوْرَةِ، عِنْدُنَا قَاعِدَةُ سَمْعَنَاهَا عَلَيْهِمْ، حَنَّا وَلَادَهُمْ، يَقُولُكَ "المسؤولية مَطْلَبُشْ والمسؤولية مَتَرَفَضُشْ" وَمَا بِأَلْكَ بِمَسْئُولِيَّة تسيير لبلاد.) ب^ر فال مخاطب في هذا المقطع عطل إنجاز الفعل اللغوي وهو "القسم"، رغم أنه كان بإمكانه إنجازه، فعمد إلى مراوغة ومغالطة المتلقي بإيهامه بأنه أنجز هذا الفعل؛ لأنه من شروط إنجاز الفعل اللغوي حسب أوستين:

- أن تشتمل الجملة على لفظ الفعل.

- أن يأتي هذا الفعل بصيغة المضارع المعلوم.

- أن يسند إلى ضمير المتكلم المفرد.⁴³

فالصيغة المنطقية لإنجاز هذا الفعل هي "أقسم لك ..."، وما لم يتم إنجاز هذا الفعل بهذه الصيغة فالمتكلم لم يلزم نفسه بـ"قول الحقيقة"، هذه الحقيقة التي بُني على أساس صدقها كل الخطاب.

الفهم الثاني أنه لا يستطيع تأدية مهامه كرئيس، مما يؤدي (في حالة فوزه) إلى المطالبة بتفعيل المادة 88 من الدستور ^{٢٢}. لذلك نجد المتكلم استدرك المسألة ليعدّل أفق فهم المتقلي حيث أردف قائلاً: "والحمد لله هو في مسار استعادة صحته والله يكمله صحته".

4 - الحجاج بالمماثلة. وهو "استدلال يقوم على نقل حقيقة متعلقة بحالة خاصة إلى حالة خاصة أخرى باعتماد معايير التشابه والتماثل" ^{٢٣} ويوجد هذا النوع من الاستدلال خاصة في النصوص الإبداعية أين تكون اللغة الشعرية هي الوتر الذي يلعب عليه المبدع في نصه، بما يمنحه الخيال من فضاءات وعوالم يجمع فيها ما لا يجمع في أرض الواقع ومن أدواته في ذلك: التمثيل والاستعارة إلى جانب الأسطورة والرمز.

فيكون الاستدلال بواسطة التمثيل هو "احتجاج لأمر معيّن عن طريق علاقة الشبّه التي تربطه بأمر آخر فتدخل بذلك مجال "التشبيه" و"الاستعارة". ^{٢٤} غير أن التماثل الذي اعتمد عليه المحاور في خطابه لا ينتمي إلى نوع التماثل الذي نجد طرفيه متباعدين وينتميان إلى جنسين مختلفين وإنما عمد إلى المماثلة والمقارنة بين حالتين تتشابهان كل التشابه، ويسميه البعض بـ"الحجاج بالمثل" وهو "حجة تقوم على المشابهة بين حالتين في مقدمتها، ويراد استنتاج نهاية إحديهما بالنظر إلى نهاية مماثلتها" ^{٢٥}. وهو استدلال استقرائي يعتمد على استخدام مثل متفق عليه، وإلا كان الحجاج من دون تأثير.

ويتعلق الأمر في خطاب المخاطب بالمقارنة بين حادثتين اثنتين تتعلق الأولى بتنظيم الانتخابات في الجزائر، والثانية تنظيمها في فرنسا حيث يقول: "فرّسا عندها يامات كان عندها انتخابات محلية، وفي فرنسا لي يُنظّم الانتخابات هي وزارة الداخلية، وزير الداخلية ما كاش فقط طرف في العملية، كان مُرشحاً وأُنتخب، ميرتّاع بلدية من بلديات فرنسا" ^{٢٦}.

فلكي يبرر المخاطب إدارته حملة انتخابات مرشح للرئاسيات وهو في نفس الوقت يشغل كرئيس ديوان الجمهورية، عمد إلى إعطاء حالة مشابهة في فرنسا أين أدار وزير الداخلية الانتخابات وهو مرشح فيها. لكننا إذا دققنا في هذا القول وفي طرقي العملية التشابهية نلاحظ قصور الحجة في إقناع المتلقي، رغم أن مقصد المتكلم هو جعل المتلقي يقتنع بشرعية أن يدير رئيس ديوان الجمهورية حملة انتخابات مرشح للرئاسيات، واختار فرنسا بصفتها رمزا للديمقراطية، وهي فكرة يؤمن بها غالبية الشعب الجزائري، وإن لم تكن كذلك لما اعتمدها المخاطب كحجة لقوله، غير أن وجه المقارنة في هذا السياق لا يخدم غرض الإقناع، ذلك أن الانتخابات المحلية لا تقارن بالانتخابات الرئاسية، وإن كان تجمعهما مفهوم كلمة الانتخابات، لكن المحليات غير الرئاسيات، فلو كان التشبيه بالعكس (بمعنى تشبيه الانتخابات المحلية بالجزائر بالانتخابات الرئاسية بفرنسا) لكانت هذه المقارنة حجة دامغة يقتنع بها كل متلق.

نستنتج مما سبق عرضه أن المتكلم اعتمد على الحجاج المغالط اعتمادا كبيرا؛ لأنه الأسلوب الأنجع والأنسب في الخطابات الدعوية، حيث إن البنية الظاهرية للمغالطة تبدو كبنية الحجة، غير أنها في الحقيقة غير ذلك. كما أنها (المغالطة) تُظهر الواقع عكس ما هو عليه، حيث تُلبس الحق لباس الباطل والباطل لباس الحق، وهذا ما يجعلها الورقة الرابحة في يد رجال السياسة، يستعملونها كلما استدعى السياق ذلك. كما أن غياب المناظرة السياسية الحقة، ومحدودية فضاءات الحوار -كما أسلفنا القول- بين الدولة والشعب أو بين الدولة والأحزاب السياسية في الدول العربية -حتى لا نقول في الجزائر فقط- أدى إلى رجعيتهما وجمودها وتخلفها فكريا وسياسيا واقتصاديا.

الهوامش.

1-Constantin Salavastu, LA LOGIQUE DU POUVOIR ET LA DYNAMIQUE DU DISCOURS POLITIQUE
<http://www.analyse-du-discours.com/discours-politique>

2-Rodolphe Ghiglione, je vous ai compris ou l'analyse des discours politiques, edition Armand Colin, paris, 1989, p9.

3- ربيع محمد، حول مفهوم الحجاج في الفلسفة، مقارنة فلسفية، لسانية، ديداكتيكية، (مجلة نقد وفكر، المغرب، ع26).

4- محمد النوري، الأساليب المغالطية- مدخلا في نقد الحجاج، ضمن كتاب أهم نظريات الحجاج من أرسطو حتى اليوم، (منوبة، إشراف حمادي صمود) ص406.

5-Chaimperelman, le champ de l'argumentation, paris, presse universitaire de France. 1970, p13.

6- سامية الدريدي، الحجاج في الشعر العربي القديم من الجاهلية إلى القرن الثاني للهجرة، بنيته وأساليبه، ط1، (إريد، عالم الكتب الحديث، عمان، جدارا للكتاب العالمي، 2008) ص141.

7 -مصطلح من أصل يوناني Paralogismos وهي كلمة تتكون من جزأين: Para وتعني Faux à coté (مجانب - خاطئ) و Logismos وتعني Calul raisonnement فهي إذن تعني حجاجا خاطئا. ينظر: محمد النوري، مرجع سابق، ص406.

8- ابن رشد، تلخيص منطق أرسطو، المجلد السابع، (بيروت، دار الفكر اللبناني)، ص ص669-670.

9- أحمد دعدوش، المغالطات المنطقية في وسائل الإعلام، ط1. (منشورات السبيل، 2014)، ص9.

10 -الشريف علي بن محمد الجرجاني، التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت، ص231.

11- خطاب أحمد أويحيى، حصة برامج وأسئلة، القناة الثالثة، (41:44ثا - 42:41ثا)، وهذا جواب على السؤال المطروح من قبل الصحفي "مروان لونس" من الإذاعة الجزائرية الدولية وهو: في برنامج المرشح عبد العزيز بوتفليقة هناك حديث عن تعزيز التشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد، حماية الشهود المبلغين، واسترداد الأموال المنهوبة رغم وجود قانون لمكافحة الفساد، ورغم وجود الكثير من الهيئات الحكومية لمحاربة الفساد ومع ذلك ما يزال الفساد موجود في البلاد، بشهادة منظمة (...) لها شفافية دولية تضع الجزائر في مراتب سيئة في مجال مكافحة الفساد. يعني ما

الذي ستضيفه هذه التشريعات وأنتم طيلة هذه السنوات الماضية لم تتمكنوا من مكافحة الفساد بشكل يُخرج الجزائر من هذه الدائرة؟

12- عادل مصطفى، المغالطات المنطقية، طبيعتنا الثانية وخبزنا اليومي، فصول في المنطق غير الصوري، (القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، 2007)، ص 31.

13 -تدخل السائل (مروان لونان) في لحظة قول المتكلم هذا ليلجّ على أن الوزير فار من العدالة، لكنه تجاهله وتابع حديثه.

*- الصواب: تهريب.

14- خطاب أحمد أويحيى، (42:11ثا - 43:54ثا).

15- خطاب أحمد أويحيى، (32:37ثا - 32:50ثا).

16 - عادل مصطفى، المغالطات المنطقية، ص 19.

17 - خطاب أحمد أويحيى، (32:52ثا - 33:37ثا)، وهو جواب على السؤال الذي طرحته الصحفية حبيبة محمودي من جريدة النهار وهو: "المرشح عبد العزيز بوتفليقة في برنامجه تعهد باسترجاع أموال الفساد، السؤال المطروح: كيف سيتم استرجاع هذه الأموال؟ لماذا لم يسترجعها حاليا (يعني في العهدة الحالية قبل انتهائها)؟ والكل يعلم أن الحكومة الحالية فشلت في إصدار أمر بالقبض على شكيب خليل؟"

18 -سؤال الصحفي مروان لونان من الإذاعة الجزائرية الدولية وهو: "المعارضة تقول: ممثلي بوتفليقة هم وزراء في الحكومة لم يستقلوا، وفي نفس الوقت يقومون بحملة لمرشح؟ هناك قرارات تصدر عن الحكومة في غضون الحملة تخدم المرشح بوتفليقة؟" وفي مجال المصالحة الوطنية طرح السؤال التالي: وفاق السلم والمصالحة صودق عليه عام 2005 بداية من العهدة الثانية، لماذا لم تُستكمل المصالحة الوطنية خلال العهدة الثالثة على الأقل؟

19- خطاب أحمد أويحيى، (23:20ثا - 24:42ثا).

20 -الديمقراطية كلمة أصلها يونانية مركبة من مقطعين: Demos ويعني الشعب وكلمة Kratos أي "حكم" أو سلطة. وبذلك تصبح الكلمة DemosKratos التي تعني "حكم الشعب". ينظر: أحمد سعد نوفل، أحمد جمال الطاهر، الوطن العربي والتحديات المعاصرة، د.ط، (القاهرة، الشركة العربية المتحدة، 2008)، ص 29. نقلا عن: أحمد صابر حوحو، مبادئ ومقومات الديمقراطية، مجلة المفكر، العدد الخامس، ص 321.

- 21 -داود الباز، النظم السياسية للدولة والحكومة في ضوء الشريعة الإسلامية، د.ط، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2006، ص196. نقلا عن: أحمد صابر حوحو، مرجع سابق، ص321.
- 22 -خطاب أحمد أويحيى، (3:50-3:57ثا).
- 23 -المصدر نفسه، (4:02ثا-4:07ثا).
- 24 -المصدر نفسه، (20:25ثا-20:32ثا).
- 25 -عيد السلام عشير، عندما نتواصل نغير، مقارنة تداولية معرفية لآليات التواصل والحجاج، د.ط، (المغرب، إفريقيا الشرق، 2006)، ص146.
- 26 -المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
- 27 -نحيل القارئ بخصوص المسار الديمقراطي في الجزائر إلى كتاب: عبد الرزاق مقرئ، التحول الديمقراطي في الجزائر - رؤية ميدانية.
- 28 - خطاب أحمد أويحيى،(9:30ثا-9:51ثا)، وهذا جواب لسؤال طرحه الصحفي مروان لوان من الإذاعة الجزائرية الدولية وهو: من بين الوعود التي أطلقت على لسان عبد العزيز بوتفليقة في الحملة الانتخابية التوجه إلى تعديل الدستور عميقا إلى نهاية السنة ولم يستبعد مدير الحملة العودة إلى تحديد العهود الرئاسية بفترتين فقط؟ يعني إذا كان هذا سيقع ما هي الأسباب التي دفعت إلى فتحها ثم العودة إلى غلقها؟ هل اعتراف بالخطأ؟ وتدخل منشطة الحصة بسؤالها: هل يمر هذا عبر الاستفتاء؟ وقد يكون طرح هذا السؤال بناء على تعديل الدستور الذي كان سنة 2008 والذي قرّر فيه عبد العزيز بوتفليقة فتح العهود دون استفتاء شعبي.
- 29 -أنور الجمعاوي، استراتيجيات الحجاج في المناظرة السياسية - مناظرة التنافس على الرئاسة بين نيكولا ساركوزي وفرانسوا هولاند، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013) ص16.
- 30 -المرجع نفسه، ص18.
- 31 -عبد القادر بوزيدة، نموذج المقطع البرهاني (أو الحجاجي)، مجلة اللغة والأدب، جامعة الجزائر، ع12، سنة 1997، ص318.
- 32 -الفترة الشرائية هي مقدار السلع والخدمات أو كميتها التي يمكن شراؤها بمقدار معطى من النقد. أو هي كمية السلع والخدمات التي يمكن لوحدة من النقد شراؤها.
- 33 -عيد السلام عشير، مرجع سابق، ص168.
- 34 -أحمد دعدوش، المغالطات المنطقية في وسائل الإعلام، ص30.

- 35 - عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، مقارنة لغوية تداولية، ط1، (لبنان، دار الكتاب الجديد المتحدة، 2004)، ص257.
- 36 - خطاب أحمد أويحيى، (11د:05ثا-11د:08ثا).
- 37 - المصدر نفسه، (56د:30ثا-56د:34ثا).
- 38 - المصدر نفسه، (11د:12ثا-11د:19ثا).
- 39 - خيرة بن علوة، المتلقي في بلاغة الخداع "البلاغة السوفسطائية أنموذجا"، مجلة سمات، البحرين، المجلد 2، ع1، سنة 2014، ص104.
- 40 - خطاب أحمد أويحيى، (6د:58ثا-7د:05ثا)، وهذا جواب لسؤال طرحه الصحفي مروان لوان من الإذاعة الجزائرية الدولية وهو: لماذا لم يحضر إلينا (ويقصد المترشح عبد العزيز بوتفليقة) كبقية المترشحين؟
- 41 - المصدر نفسه، (4د:02ثا-4د:07ثا).
- 42 - المصدر نفسه، (16د:58ثا-17د:12ثا)، وهذا جواب لسؤال طرحته الصحفية حبيبة محمودي من جريدة النهار وهو: قال (يعني عبد العزيز بوتفليقة) حان وقت تسليم المشعل للشباب، لماذا ترشح لعهدة رابعة وعمره 77 عاما ولم يترك الفرصة لهؤلاء الشباب؟
- 43 - ينظر: جون لانجشو أوستين، نظرية أفعال الكلام العامة، كيف ننجز الأشياء بالكلمات، ترجمة: عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق، المغرب، 1991، صص: 71-74.
- 44 - ينظر في هذا الشأن المادة 88 من الدستور الجزائري.
- 45 - أبو الزهراء، الحجاج الفلسفي، (فيلومرثيل الالكترونية، 2008)، ص39.
- 46 - سامية دريدي، الحجاج في الشعر العربي القديم من الجاهلية إلى القرن الثاني للهجرة - بنياته وأساليبه، ط1، (عمان، عالم الكتب الحديث، أريد جدارا للكتاب العالمي)، ص252.
- 47 - محمد العمري، في بلاغة الخطاب الإقناعي، مدخل نظري وتطبيقي لدراسة الخطابة العربية، (أفريقيا الشرق، المغرب، 2002) ص82.
- 48 - خطاب أحمد أويحيى، (13د:59ثا-13د:45ثا)، وكان هذا جواب لسؤال طرحته الصحفية حبيبة محمودي من جريدة النهار وهو: تشغلون منصب لديوان لرئاسة الجمهورية وفي نفس الوقت ممثل لبوتفليقة أليس هذا مخالفا للقانون؟